

مجلس الإدارة

الدورة 346، جنيف، تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2022

POL

قسم وضع السياسات

جزء العمالة والحماية الاجتماعية

التاريخ: ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢
الأصل: إنكليزي

البند الثاني من جدول الأعمال

تقرير اجتماع الخبراء بشأن العمل اللائق في اقتصاد المنصات (جنيف، ١٠-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢)

غرض الوثيقة

توفر هذه الوثيقة معلومات عن اجتماع الخبراء بشأن العمل اللائق في اقتصاد المنصات، الذي انعقد في جنيف من ١٠ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢. ولم يعتمد الاجتماع أية استنتاجات.

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: النتيجة ٧: حماية مناسبة وفعالة للجميع في العمل.

الانعكاسات السياسية: نعم، انظر مشروع القرار في الفقرة ١٩.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: انظر مشروع القرار في الفقرة ١٩.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة ظروف العمل والمساواة.

الوثائق ذات الصلة: القرار بشأن المناقشة المتكررة الثانية عن الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي؛ إعلان مؤوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل؛ الوثيقة GB.341/PV؛ الوثيقة GB.341/INS/3/1(Rev.2)؛ الوثيقة GB.343/INS/15؛ الوثيقة GB.344/INS/18(Rev.1).

الخلفية ◀

١. إنَّ القرار بشأن المناقشة المتكررة الثانية عن الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي، الذي اعتمد في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، طلب من المكتب "مواصلة إجراء البحوث فيما يتعلق بسبل تمتع العاملين في المنصات الرقمية وفي اقتصاد الأعمال الصغيرة بالحرية النقابية والاعتراف الفعلي بحق المفاوضة الجماعية، وعلى هذا الأساس [...] اتخاذ مجلس الإدارة قراراً بشأن ما إذا كان من المناسب أو لا عقد اجتماع ثلاثي".^١
٢. وناشد إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، الذي اعتمد في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٩،^٢ في الفقرة ثالثاً، جيم "٥" منه جميع الدول الأعضاء إلى وضع "سياسات وتدابير تضمن الحماية المناسبة للخصوصية والبيانات الشخصية وتستجيب للتحديات والفرص المطروحة في عالم العمل وذات الصلة بالتحول الرقمي للعمل، بما في ذلك عمل المنصات".
٣. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠٢١، قرر مجلس الإدارة في دورته ٣٤١ "أن يطلب من المكتب عقد اجتماع ثلاثي للخبراء بشأن مسألة "العمل اللائق في اقتصاد المنصات" خلال عام ٢٠٢٢".^٣ ومن شأن نتائج هذا الاجتماع "أن تؤدي بالتالي إلى إجراء مناقشة عامة محتملة أو بند وضع المعايير حول هذا الموضوع، إذا قرر مجلس الإدارة إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة ١١٢ (٢٠٢٤) للمؤتمر".^٤ ووافق مجلس الإدارة في دورته ٣٤٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١)^٥ على تواريخ الاجتماع وتشكيله، كما وافق على جدول أعماله في دورته ٣٤٤ (آذار/مارس ٢٠٢٢).^٦
٤. وانهقد اجتماع الخبراء في جنيف من ١٠ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢. وتألّف من ثمانية خبراء تم تعيينهم بعد التشاور مع الحكومات^٧ وثمانية خبراء تم تعيينهم بعد التشاور مع مجموعة أصحاب العمل وثمانية خبراء تم تعيينهم بعد التشاور مع مجموعة العمال في مجلس الإدارة.
٥. وشارك في الاجتماع ٢٥ حكومة بصفة مراقب^٨ وممثلين عن المنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال، فضلاً عن ممثلين عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية والحلف التعاوني الدولي.^٩
٦. وترأس الاجتماع رئيس مستقل، معالي الوزير السيد ك. جوردان (بربادوس). أما نواب الرئيس فهم السيد R. Nayak (خبير من مجموعة الحكومات، الولايات المتحدة الأمريكية) والسيدة S. Regenbogen (خبيرة من مجموعة أصحاب العمل، كندا) والسيد R. Subasinghe (خبير من مجموعة العمال، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية).
٧. وأعد المكتب تقريراً^{١٠} ليكون بمثابة أساس لمداولات الاجتماع. ويحدد التقرير السمات الأساسية لاقتصاد المنصات وخصائص نماذج الأعمال ذات الصلة، مع إيلاء اهتمام خاص لآثار المنصات على المنافسة العادلة بين الشركات والفرص والتحديات التي تواجه خلق فرص العمل. كما يستعرض التقرير حجم القوى العاملة المشاركة على هذه المنصات، سواء من موقع العمل أو عبر الإنترنت، ولمحة عنها لا سيما فيما يتعلق بنوع الجنس والسن والتعليم ووضع المهاجرين، ويستعرض الجدل القانوني حول تصنيف عمال المنصات. ويحلل التقرير ظروف عملهم، بما في ذلك حماية بياناتهم الشخصية والضمانات المتعلقة باستخدام التكنولوجيا بهدف تنظيم العمل ومراقبته ومراجعة حصولهم على الحماية

١ منظمة العمل الدولية، القرار بشأن المناقشة المتكررة الثانية عن الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٧، جنيف، ٢٠١٨، الفقرة ٦(هـ).

٢ إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل.

٣ الوثيقة GB.341/PV، الفقرة ٥٠ (ج).

٤ الوثيقة GB.341/INS/3/1(Rev.2)، الفقرة ٢٦.

٥ الوثيقة GB.343/INS/15، الفقرات ١-٧.

٦ الوثيقة GB.344/INS/18(Rev.1)، الفقرة ٣.

٧ البرازيل، الصين، الجمهورية التشيكية، اليابان، المكسيك، اسبانيا، تونس، الولايات المتحدة الأمريكية.

٨ الأرجنتين، أستراليا، جزر البهاما، البرازيل، كندا، شيلي، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، إيطاليا، جامايكا، ليتوانيا، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، تونس، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٩ انظر القائمة النهائية للمشاركين.

١٠ منظمة العمل الدولية، العمل اللائق في اقتصاد المنصات، الوثيقة MEDWPE/2022، ٢٠٢٢.

الاجتماعية. وأخيراً، يبحث التقرير في مدى تمتع عمال المنصات بحرية تكوين الجمعيات والحق في المفاوضة الجماعية. كما ينظر في معايير منظمة العمل الدولية القابلة للتطبيق والمبادرات الدولية والوطنية ذات الصلة.

◀ لمحة عامة عن الاجتماع

٨. وافق الاجتماع على النقاط التالية المطروحة للمناقشة:

- (أ) ما هي أنواع المنصات التي يشملها تعبير "اقتصاد المنصات" وفي أية قطاعات تعمل هذه المنصات؟ ما هي ملامح الشركات والعاملين في أنشطتها؟ هل تشترك المنصات الرقمية في نماذج مماثلة من التدخلات والتفاعلات مع سوق العمل؟
- (ب) ما هي الفرص والتحديات التي يولدها اقتصاد المنصات فيما يتعلق بخلق فرص العمل، بما في ذلك لصالح الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في الوصول إلى أسواق العمل، وفيما يتعلق بالسمة غير المنظمة؟
- (ج) كيف يتم تصنيف عمال المنصات وما الردود التي قدمتها السلطات العامة والشركاء الاجتماعيون وأصحاب المصلحة الآخرون بشأن هذه المسألة؟
- (د) ما هي ظروف العمل والحماية الاجتماعية لعمال المنصات؟ هل البيانات الشخصية للعمال محمية؟ هل هناك ضمانات مطبقة فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا لتنظيم عمل المنصات ومرآته؟
- (هـ) هل يتمتع عمال المنصات بالحرية النقابية وبالاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية؟
- (و) ما هي القضايا التي ينبغي أن تركز منظمة العمل الدولية عليها للمساعدة في جعل العمل اللائق حقيقة واقعة في اقتصاد المنصات، ولا سيما ما هو الإرشاد الذي يمكن تقديمه لتنوير مناقشة عامة محتملة أو وضع معايير بشأن العمل اللائق في اقتصاد المنصات، رهناً بقرار مجلس الإدارة؟

٩. واتفق الخبراء على أن تقرير المكتب يشكل أساساً جيداً للمناقشات. وخلال الأيام الثلاثة الأولى من الاجتماع، أجروا مناقشة عامة تناولت النقاط الست الواردة أعلاه، والتي استُكملت وفقاً لخطة العمل المؤقتة. وكان هناك تقارب في الآراء حول الأهمية التي يتسم بها الموضوع في عالم العمل المعاصر وضرورة أن تأخذ منظمة العمل الدولية زمام المبادرة في تحديد المسارات لضمان تمتع جميع العاملين في المنصات بالعمل اللائق، مع الاستفادة إلى أقصى حد من الفرص التي تتيجها هذه الشريحة من الاقتصاد. كما اتفق الخبراء على عدد من النقاط، بما في ذلك الفرص المدرة للدخل التي يوفرها اقتصاد المنصات للعمال، سواء أكانوا من ذوي الأجور أو يعملون لحسابهم الخاص؛ أهمية توصية علاقة الاستخدام، ٢٠٠٦ (رقم ١٩٨) لمكافحة العمالة المقنعة؛ ضرورة حصول جميع العاملين في المنصات على الحماية الاجتماعية المناسبة. واتفق جميع الخبراء على أن اقتصاد المنصات يمثل أيضاً تحديات للعمال، مع وجود اختلافات قوية فيما يتعلق بطبيعة هذه التحديات ومداها.

١٠. وأعدّ المكتب مشروع استنتاجات لينظر فيها الاجتماع، استندت إلى مختلف المقترحات والمواقف التي أعرب عنها الخبراء أثناء المناقشة العامة. وحُصص اليومان الأخيران من الاجتماع للنظر في مشروع الاستنتاجات. وناقش الخبراء أولاً الفقرات التمهيديّة لمشروع الاستنتاجات بالإضافة إلى الفرص والتحديات التي يطرحها اقتصاد المنصات أمام العمل اللائق (الفقرات ١-١٥). وجرى اقتراح ومناقشة العديد من التعديلات، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن أي من فقرات هذا القسم. وفي اليوم الأخير للاجتماع، وبغية الاستفادة إلى أقصى حد من الفرص المطروحة أمام اعتماد الاستنتاجات بتوافق الآراء، قرر الخبراء استهلال مناقشة أقسام مشروع الاستنتاجات المتعلقة بالتوصيات من أجل عمل منظمة العمل الدولية في المستقبل (الفقرتان ١٨-١٩). وفي الجلسة الأخيرة، توسعت المناقشة لتشمل التدابير الرامية إلى ضمان العمل اللائق في اقتصاد المنصات (الفقرة ١٦) والتوصيات المتعلقة بالإجراءات المستقبلية للمكتب (الفقرة ١٧).

١١. وتمكن الخبراء من التوصل إلى اتفاق بشأن خمس^{١١} فقرات فرعية من أصل الفقرات الفرعية الاثنتي عشرة الواردة في الفقرة ١٦ بشأن تدابير ضمان العمل اللائق في اقتصاد المنصات. كما تم التوصل إلى اتفاق بشأن سبع^{١٢} فقرات فرعية من أصل الفقرات الفرعية العشر الواردة في الفقرة ١٧ بشأن التوصيات المتعلقة بالإجراءات المستقبلية للمكتب. وأعرب عن آراء متباينة بشأن فقرات فرعية أخرى، بما في ذلك حق العاملين لحسابهم الخاص في المفاوضة الجماعية أو الإدارة الحسابية أو حماية البيانات الشخصية للعمال أو بشأن طرائق تحديد أجور العمال. وأخيراً، اتفق الخبراء على أنّ العديد من معايير منظمة العمل الدولية ذات صلة وقابلة للتطبيق من أجل المضي قدماً بالعمل اللائق على المنصات القائمة في الموقع وتلك القائمة على شبكة الإنترنت. ومع ذلك، لم يكن هناك اتفاق حول ما إذا كانت هناك فجوات تنظيمية أو ضرورة لوضع بند معياري لمنظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق في اقتصاد المنصات.

١٢. وفي وقت متأخر من اليوم الأخير للاجتماع، اعتبرت نائبة الرئيس من مجموعة أصحاب العمل أنّ الفقرات الفرعية من الفقرتين ١٦ و ١٧ في مشروع الاستنتاجات التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها، ينبغي أن تشكل استنتاجات الاجتماع الواجب تقديمها إلى مجلس الإدارة. وذكر نائب الرئيس من مجموعة العمال أنه ليس في وضع يسمح له بقبول هذه العناصر من مشروع الاستنتاجات دون استكمال المفاوضات بشأن الفقرتين ١٨ و ١٩. ولم تؤيد مجموعة الحكومات اعتماد الفقرتين ١٦ و ١٧ من مشروع الاستنتاجات باعتبارها استنتاجات الاجتماع دون الاتفاق على الفقرتين ١٨ و ١٩. وصرحت نائبة الرئيس من مجموعة أصحاب العمل أنّ مجموعتها ليست في وضع يسمح لها بمواصلة مناقشة الفقرتين ١٨ و ١٩.

١٣. وبعد ذلك، اقترح نائب الرئيس من مجموعة العمال الموافقة على مشروع الاستنتاجات الأصلية بأكملها. وردت نائبة الرئيس من مجموعة أصحاب العمل أنّ هذا لن يكون ممكناً بدون نقاش وأنّ الوقت قد نفذ لإجراء مزيد من المناقشات. وأشار نائب الرئيس من مجموعة الحكومات إلى أنه كان بإمكان مجموعة الحكومات قبول مشروع الاستنتاجات غير المعدلة التي كانت تتسم بالقوة والتوازن. ونتيجة لذلك، تعذر على اجتماع الخبراء اعتماد أية استنتاجات.

١٤. وعلى الرغم من أنّ الخبراء لم يتوصلوا إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات المتعلقة بالإجراءات المستقبلية لمنظمة العمل الدولية، إلا أنهم اتفقوا على الدور القيادي الذي ينبغي أن تضطلع به المنظمة فيما يتعلق بالعمل اللائق في اقتصاد المنصات. كما اتفقوا على أنه ينبغي للمكتب أن يواصل إجراء البحوث والاستجابة لطلبات المساعدة التقنية من جانب الدول الأعضاء في هذا المجال.

١٥. وأشارت نائبة الرئيس من مجموعة أصحاب العمل، في ملاحظاتها الختامية، إلى أنّ الخبراء في مجموعتها قد شاركوا في الاجتماع بروح من المناقشة البناءة حول السبل المحتملة للنهوض بالعمل اللائق في اقتصاد المنصات، مع إبراز الفرص التي تتيحها المنصات والتحديات التي تطرحها. وأكدت أنّ الوقت المخصص لم يسمح بإتمام المفاوضات بشأن مشروع الاستنتاجات وأنّ ذلك يوضح أهمية الموضوع وتعقيده، فضلاً عن الحاجة إلى مزيد من التحليل والمناقشة. وأضافت أنّ المناقشات أظهرت أيضاً وجود درجة عالية من التباين بين الخبراء وعدم وجود توافق في الآراء بشأن القضايا المهمة، وكثير منها يمثل خطوطاً حمراء للهيئات المكونة التي تمثلها مجموعة أصحاب العمل. وتشمل هذه القضايا الإدارة الحسابية والأجور وعلاقة الاستخدام فيما يتعلق بالمفاوضة الجماعية. علاوة على ذلك، لم توافق مجموعة أصحاب العمل على البيانات التي تقلل من أهمية معايير منظمة العمل الدولية الحالية، والتي تنطبق أيضاً على اقتصاد المنصات، بحسب رأيها. ومن ناحية أخرى، لم يكن لدى مجموعة أصحاب العمل فهم واضح للثغرات التنظيمية القائمة أو القضايا التي أثارها مجموعة العمال فيما يتعلق بوقت العمل ووقت الاستدعاء ورفض الوصول إلى المنصات، وبعضها كان خارج نطاق الاجتماع. وقامت نائبة الرئيس بتسليط الضوء على ضرورة إجراء مزيد من البحوث، بما في ذلك ما يتعلق بالثغرات التنظيمية في المعايير الدولية لمنظمة العمل الدولية، بهدف التوصل إلى توافق في الآراء.

^{١١} تغطي الفقرات الفرعية التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها البنود التالية: النهوض بالمساواة بين الجنسين والإدماج في منصات العمل الرقمية؛ تعزيز الحوار الاجتماعي للاستفادة إلى أقصى حد من الفرص ومعالجة مواطن العجز في العمل اللائق على منصات العمل الرقمية؛ تسخير أقصى إمكانات اقتصاد المنصات لتحقيق العمل اللائق والتنمية المستدامة؛ تطبيق معايير العمل الدولية ذات الصلة لضمان تحقيق العمل اللائق في اقتصاد المنصات؛ آلية النزاع والامتثال.

^{١٢} تغطي الفقرات الفرعية التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها البنود التالية: الاستمرار في إجراء التحليلات لفهم أفضل لإمكانية تطبيق معايير العمل الدولية الحالية للعمل على منصات العمل الرقمية وتحديد الثغرات التنظيمية القائمة؛ الترويج للتصديق على معايير العمل الدولية ذات الصلة وتنفيذها؛ الاستمرار في بناء الأدلة التجريبية على عمل المنصات؛ إجراء البحوث لفهم سبب استخدام الشركات للمنصات لتقديم خدماتها؛ إجراء عمليات تقييم لتأثير التدخلات التنظيمية على عمل المنصات؛ تعزيز قدرة الهيئات المكونة الثلاثية على اتخاذ إجراءات لضمان العمل اللائق للعاملين في المنصات؛ تعزيز اتساق السياسات داخل النظام متعدد الأطراف من أجل تعزيز العمل اللائق في اقتصاد المنصات.

١٦. وأعرب نائب الرئيس من مجموعة العمال، في ملاحظاته الختامية، عن خيبة أمله لأن مجموعة أصحاب العمل قررت عدم مواصلة المناقشة ولم يتمكن الاجتماع من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاستنتاجات. وذكر أن غالبية الخبراء اتفقوا على أن العديد من معايير العمل الدولية كانت ذات صلة بالنهوض بالعمل اللائق على كل من المنصات في الموقع وتلك القائمة على شبكة الإنترنت، ولكن لم تتم تغطية بعض الجوانب بشكل كافٍ، من قبيل: احتساب ومكافأة الوقت المستغرق بانتظار تخصيص المهام من خلال المنصة والحق في قطع الاتصال؛ حماية وإدارة البيانات الشخصية للعمال والحق في الخصوصية، بما في ذلك قابلية نقل السمعة الرقمية؛ تنظيم الإدارة الحسابية، بما في ذلك الإنصاف والشفافية في القرارات المؤتمتة مثل التصنيفات وإلغاء التنشيط من المنصة وغيرها من العقوبات وآليات المراقبة؛ الحقوق الفردية والجماعية في المعلومات والاستشارات؛ وجود آليات مناسبة لتسوية النزاعات؛ تفتيش العمل الفعال والوصول إلى البيانات والسجلات ذات الصلة من جانب السلطات المختصة؛ الطبيعة العابرة للحدود للعمل المُنجز من خلال المنصات؛ الدفع المنتظم للرواتب ومعدلات الأجور؛ الرسوم والعمولات؛ عقود العمل في المنصات. وأضاف نائب الرئيس من مجموعة العمال أن غالبية الخبراء، وتحديداً من مجموعة العمال ومجموعة الحكومات، منفتحون على مبدأ وضع معيار عمل دولي جديد بشأن العمل اللائق في اقتصاد المنصات، بالنظر إلى أوجه القصور القائمة في العمل اللائق والثغرات التنظيمية القائمة في هذا المجال. لذلك، أوصى بأن يضع مجلس الإدارة على جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠٢٥ بنداً جديداً لوضع المعايير من أجل معالجة هذه الثغرات التنظيمية. وأخيراً، طلب نائب الرئيس من مجموعة العمال إلحاق مشروع الاستنتاجات بتقرير الاجتماع.

١٧. وذكر نائب الرئيس من مجموعة الحكومات، في ملاحظاته الختامية، أن مجموعته قد توصلت إلى إجماع بشأن المسائل الرئيسية، لا سيما لصالح إجراءات وضع المعايير بشأن العمل اللائق في اقتصاد المنصات. وأضاف أن هناك فرصاً ولكن أيضاً تحديات عميقة لتحقيق العمل اللائق لجميع العاملين في اقتصاد المنصات، سواء من ذوي الأجور أو العاملين لحسابهم الخاص. وتتطلب هذه التحديات والثغرات التنظيمية اهتماماً عاجلاً من جانب منظمة العمل الدولية وواضعي السياسات على المستوى الوطني، بما في ذلك ما يتعلق بالإدارة الحسابية وأهمية النهوض بالمساواة بين الجنسين والإدماج في المنصات الرقمية. وشعر نائب الرئيس من مجموعة الحكومات بخيبة أمل شديدة بسبب تعذر الاجتماع على اعتماد الاستنتاجات وأشار إلى أن القرار الذي اتخذته مجموعة أصحاب العمل بعدم مواصلة المناقشات، أدى إلى الحؤول دون التوصل إلى أي توافق محتمل. وأيد طلب مجموعة العمال إدراج مشروع الاستنتاجات في تقرير الاجتماع،^{١٢} مع الإشارة إلى دعم مجموعة الحكومات بالإجماع لها.

١٨. وقبل اختتام الاجتماع، أعرب الرئيس عن خيبة أمله العميقة لأن الاجتماع لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاستنتاجات. ورأى أن فرصة تقديم إرشادات جيدة إلى مجلس الإدارة والمكتب، والأهم من ذلك، إلى الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية قد ضاعت. وكان يمكن للاجتماع أن يقدم مساهمة بناءة، تقوم على أساس نهج محوره الإنسان، في تطوير اقتصاد المنصات، وهو قطاع ناشئ يوفر فرصاً ممتازة يجب اغتنامها ولكنه يطرح أيضاً تحديات ستزداد إذا لم يتم التصدي لها. وأخيراً، ذكر الرئيس أنه حتى لو كان جدول الأعمال طموحاً، كان بإمكان الاجتماع أن يحقق بعض النتائج.

◀ مشروع القرار

١٩. إن مجلس الإدارة:

- (أ) يحيط علماً بأن اجتماع الخبراء المعني بالعمل اللائق في اقتصاد المنصات لم يعتمد أية استنتاجات؛
- (ب) يطلب من المكتب أن يأخذ في الاعتبار الآراء المختلفة التي تم الإعراب عنها في اجتماع الخبراء بشأن العمل اللائق في اقتصاد المنصات (جنيف، ١٠-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢) في سياق التحضير للمناقشة المتكررة بشأن الحماية الاجتماعية (حماية العمال) المقرر إجراؤها في الدورة ١١١ (٢٠٢٣) لمؤتمر العمل الدولي؛
- (ج) يطلب إلى المدير العام أن يأخذ في الحسبان إرشاداته فيما يتعلق بأنشطة منظمة العمل الدولية في المستقبل بشأن العمل اللائق في اقتصاد المنصات.

^{١٢} سيكون موجز محضر أعمال الاجتماع متاحاً بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢.